SOUTH 24

سلسلة الهوية الدينية في جنوب اليمن

الجزء الثالث: تحولات المشهد الديني في سياق نظام الوحدة (2015-1990)

إعداد:

أ. د. فضل عبد الله الربيعي

أ. مشارك. د. أمل صالح سعد راجح

سلسلة الهوية الدينية في جنوب اليمن

الجزء الثالث:

تحولات المشهد الديني في سياق نظام الوحدة

(2015–1990)

إعداد:

أ. د. فضل عبد الله الربيعي

أ. مشارك. د. أمل صالح سعد راجح

SOUTH 24

المحتويات

المقدمة 3
أولا: الهوية والدين والسياسة (مدخل نظري) 6
تعريف الهوية 6
ثانياً: الصحوة الإسلامية (السياق العام) 12
ثالثا: الدين والسياسة في جنوب اليمن– تحليل المشهد (1990م–2015 م): 14
إعلان الوحدة بداية تحول في المؤسسة السياسية والدينية 14
تداعيات ما بعد 1990م على الحياة الدينية والسياسية في جنوب اليمن 14
رابعا: تصاعد التيارات الدينية في الجنوب 16
الطرق الصوفية 16
علاقة الصوفية بالعمل السياسي 17
حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون) 17
تنظيم القاعدة 20
التيار السلفي 22
المعاهد العلمية واستقطاب الشباب الجنوبيين 24
خامساً: تحولات في الخطاب والممارسة الدينية بعد حرب 1994 27
هيمنة الخطاب الديني 27
تحولات في النظام التعليمي 29
الفضاء العام "الجديد" 30
المرأة والمجتمع في النظام الجديد 32
الخلاصة والتوصيات 34

المقدمة

ليست العلاقة بين الدين والسياسة وليدة اللحظة المعاصرة، بل هي علاقة ضاربة في عمق التاريخ الإنساني، تعود إلى نشأة التنظيمات الدينية الأولى، واستمرت بأشكال متعددة حتى يومنا هذا. وقد اتسمت هذه العلاقة بطابع جدلي دائم، تمحور حول طبيعة الأدوار التي يؤديها كل من المجالين الديني والسياسي في الحياة العامة، وحدود التداخل بينهما، وإشكالية الفصل أو التماهي بين وظيفتيهما.

يُعد الدين أحد المكونات الأساسية للنظم الاجتماعية، إذ يؤدي دوراً محورياً في تشكيل الهوية الثقافية للمجتمعات، ويزود الأفراد بمنظومة من القيم والمعايير الأخلاقية التي توجه سلوكهم وتفاعلاتهم الاجتماعية. وعلى امتداد التاريخ، ارتبط الفكر الديني بالحركات والاتجاهات الفكرية والسياسية التي صاغها الفلاسفة والعلماء والمصلحون، وأسهم رجال الدين – في سياقات مختلفة – في قيادة حركات اجتماعية طالبت بالاستقلال والعدالة الاجتماعية وإصلاح النظم السياسية.

في المقابل، لجأ بعض رجال الدين إلى توظيف الفتاوى والأحكام الدينية لإضفاء الشرعية على السلطات الحاكمة وتبرير سياساتها وممارساتها، سعياً إلى تكريس الوضع القائم واحتواء دعوات التغيير. وليس سراً أن عدداً من الأنظمة العربية والإسلامية اعتمد على تسخير المؤسسات الدينية واستمالة بعض رموزها لإصدار فتاوى تخدم توجهاتها السياسية. وفي السياق اليمني، تمثل فتوى الشيخ الديلمي خلال حرب 1994م نموذجاً بارزاً لاستخدام الخطاب الديني في الصراع السياسي والعسكري (1)، إذ أضفت بعداً دينياً على المواجهة وأثارت جدلاً واسعاً حول حدود التداخل بين المجالين.

[1] ذيعت فتواه في 6 مايو بعد يوم واحد فقط من هجوم قوات طرفي الحرب على الجنوب وبثتها ونشرتها كل وسائل الإعلام الحكومية والإصلاحية ومنها صحيفة صوت الإيمان الصادرة في 21 يونيو1994 العدد 24، وكانت تحت عنوان "لكي لا يلتبس حكم الحرب على الأمة" ومما جاء فيها باختصار أن" الذين يقاتلون مع المرتدين مسلمون، وقد أجاز علماء المسلمين قتل هؤلاء المسلمين لأن عدم قتلهم يترتب عليه مفسدة أعظم والحاكم وإن كان جائرا ظالما يجب طاعته والجهاد في سبيل الله من أعظم القربات والطاعات". شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق والشيخ محمد الغزالي وعلماء آخرون، استنكروا فتوى الديلمي التي أباح فيها قتل النساء والشيوخ والأطفال (لأهداف سياسية) وأكدوا أنه ليس من أهل الفتوى وأنه يتحمل مسؤولية ما أريق من دماء بسببها.

في اليمن على وجه الخصوص، ارتبط الدين بالسياسة ارتباطاً وثيقاً منذ قدوم الإمام الهادي بن الحسين الرسي، مؤسس الدولة الهادوية، في أواخر القرن التاسع الميلادي، حيث استند حكمه إلى شرعية دينية اعتمدت على تأويلات نصوصية وروايات تاريخية وظفت لإثبات أحقية السلالة في السلطة. وانطلاقاً من هذا المنظور، قاد أئمة الزيدية حملات عسكرية نحو مناطق جنوبية ذات غالبية شافعية، في إطار صراع سياسي—ديني طويل الأمد، واجهته مقاومة محلية في عدد من المناطق، مثل يافع، مما حدّ من امتداد ذلك المشروع السياسي.

وفي العصر الحديث، تجدد حضور الدين في المجال السياسي مع نشوء الأحزاب والتنظيمات ذات المرجعية الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين. وفي سياق الخلافات السياسية بين دولتي اليمن الجنوبي والشمالي، وظّفت بعض التيارات الإسلامية خطاباً دينياً في مواجهة النظام الاشتراكي في الجنوب، معتبرة إياه خارجاً عن المنظومة الإسلامية. وقد ازداد هذا التداخل وضوحاً بعد إعلان الوحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية عام 1990م، مع صعود الأحزاب الإسلامية وتنامي نشاط التيارات الدينية في التعبئة السياسية والاجتماعية، سواء في إطار العمل الحزبي أو ضمن الحركات الجهادية والسلفية والزيدية.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لملامح المشهد الديني في جنوب اليمن خلال مرحلة دولة الوحدة (1990–2015م)، بوصفها مرحلة مفصلية شهدت تحولات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية والدينية. وقد تناول الجزءان الأول والثاني من هذه السلسلة السياق التاريخي لتشكل الهوية الدينية في جنوب اليمن، مروراً بتأثيرات الحقبة الاستعمارية البريطانية، ثم المرحلة الاشتراكية. أما هذه الورقة، فتركز على مرحلة الوحدة وما تلاها، وتحلل ديناميات التداخل بين الدين والسياسة في الجنوب خلال تلك الفترة.

ويأتي هذا التحليل في إطار مقاربة سوسيولوجية تسعى إلى فهم الظاهرة ضمن سياقها الاجتماعي والسياسي، من خلال تتبع التحولات في الخطاب والممارسة الدينية، ورصد انعكاساتها على الهوية والبنية المجتمعية. ولا يخفى أن البحث في علاقة الدين بالسياسة ينطوي على حساسية وتعقيد، نظراً لتداخل البعدين العقدي والسياسي، غير أن مقاربته من منظور

علمي تحليلي تظل ضرورة لفهم التحولات التي شهدها المجتمع الجنوبي خلال مرحلة شديدة التأثير في تاريخه الحديث.

أولا: الهوية والدين والسياسة (مدخل نظري)

تعريف الهوية

يتَّصف مفهوم الهوية بالعمومية والهلامية، حيث يحتمل الكثير من المعاني والتفسيرات، حتى أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً وأكثرها غموضاً وتلوّناً وتشعُّباً؛ بل إنهَّ من المفاهيم التي تُثار بشدَّةٍ في مجالات البحث العلمي، والجدل السياسي والثقافي، نظراً لاقتحامه جميع المجالات العلمية من فلسفةٍ ومنطقٍ وعلوم إنسانية وعلوم سياسية؛ وما يرتبط به من محدِّدات ومؤشِّرات ومفاهيم مثل الذات واللغة والثقافة والدين والحضارة والأصالة والعرف والخصوصية والتثاقف من جهة أخرى.

إنّ كثيراً من الصراعات التي تدور حول العالم تدور حول الهويات، فحين يشعر الناس أنَّهم مهددون في عقيدتهم في هذه الحالة قد يبدو أن الانتماء الديني هو الذي يختزل هويتهم كلها (2). ويقدم محمد عابد الجابري مساهمة معمَّقة في فهمه للهوية، إذ يرى فيها أنَّها كيانّ مستمرّ، يتطوَّر، وليست مُعطىً جاهزاً ونهائياً، فهي تصير وتتطوَّر إمَّا في اتجاه الانكماش، وإمَّا في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم، وباحتكاكها سَلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخُل معها في تغاير من نوع ما (3). وإجمالا نقول إنَّ الهويّة تُعَّرف بأنَّها مجموع السّمات والخصائص المشتركة الّتي تميّز أمةً أو مجتمعاً أو جماعة معيّنة من غيرها، يعتزُّ بها وتُشكّل جوهر وجوده تتجسَّد في الإحساس والشعور بالانتماء الواحد وأثر ذلك على حالة الاستقرار.

أما الهُويَّة الدينية: فتعرف بأنها الشعورُ بالانتماء إلى المجموعة الإيمانية الواحدة والارتباط بأفرادها. ويتجلَّى هذا الشعورُ بالوَحدة الاندماجية الروحانية، وفي الواقع السُّلوكي للممارسات. وممَّا يمنح

[2] أمين المعلوف، الهوية القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة د. نبيل محسن، ط1، ورد الطباعة والنشر والتوزيع، سورية، دمشق، 1999م، ص16-17.

3 محمد عابد الجابري، مسألة الهوية العروبة والاسلام والغرب، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2012م، ص 46.

الهويةَ الدينية تميُّزًا أكبر: شمولُ آثارها، وتجاوزها لجميع المحدِّدات الفرعية الأُخرى، مثل: العِرق والقومية والجنس واللون، وغيرها من الدوائر المحدِّدة لانتماء الفرد (4).

يلعب الدين دوراً محورياً في تشكيل الهوية الثقافية للمجتمعات، عبر تزويد أفراد المجتمع بالقيم والأخلاقيات التي توجه سلوكهم وتفاعلاتهم الاجتماعي، إذ يعد الدين منهج حياة ونظام مجتمع يدعو إلى الإخاء والعدل والحرية ويتضمن المعاني والمفاهيم والقيم الإنسانية التي بينهما القرآن للمسلمين والناس جميعاً.

جدلية العلاقة بين الدين والسياسة

تطلعنا الشواهد الواقعية في جميع المراحل التاريخية على ارتباط الدين بالسياسة ارتباطاً كبيراً، وهي ظاهرة عالمية عاشتها كل المجتمعات الإنسانية، وقد ظل التوظيف المتصاعد لثنائية الدين والسياسة سائداً في كثير من بلدان العالم ومنها البلدان التي عاشت كثيراً من التناقضات المتمثلة في ذلك الجدل بين الدين والسياسة حول عدد من المسائل المتعلقة بالنظم السياسية والدستورية والقانونية وعلاقتها مع مفهوم الديمقراطية والمواطنة والمساواة وحقوق المرأة والأسرة وتداول السلطة.

كان توظيف الأحزاب السياسية والجماعات الدينية لثنائية الدين والسياسة قد أخذ طابعاً شديد الحدية في النقاش والتداول العام بين أوساط المثقفين ورجال الدين والساسة، حيث تبلور ذلك الجدل حول قبول التعددية والرأي الآخر ورفض الإقصاء والاستبعاد كمكونات أصيلة للسياسة، والتي تظهر باسم الدين أحيانا، وباسم الاستقرار وتحقيق الرخاء واحترام الإرادة الشعبية والسيادة الوطنية في أحيانٍ أخرى. وتدعو المواطن إلى قبول المواقف والإجراءات السياسية

4 خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة، ط1، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة (58)، العراق 2013م، ص45.

ويصبح من يختلف معها مخالفا للدين ويصعب للغاية قبوله أو احترام حقه الديمقراطي في الاختيار الآخر (5).

إنّ الحديث عن علاقة الدين بالسياسة يتضمن فهم الواقع المباشر في تفاعل الناس مع معتقداتهم والتعبير عنها في حياتهم العامة وصلاتها بالنظام السياسي. فالدين يدخل ضمن الهوية التي تميز جماعة أو شعب عن غيرهم من الجماعات والشعوب الأخرى.

لطالما تشكل الهوية مسألة جوهرية في حياة البشر بوصفها مزيج من الخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتقاسمها الأفراد ويُمكن على أساسها التمييز بين مجموعة وأخرى، تعبر عن الانتماءات التي ينتمي إليها الأفراد في المجتمع، بل سلوكهم واتجاهاتهم السياسة تجاه كثير من المسائل الاجتماعية والثقافية.

وتتأثّر الهوية بعدّة خصائص كالعرق، والطبقة الاجتماعية، والآراء السياسية، والمواقف الأخلاقية، والمعتقدات الدينية (6).

إن تعُّدد الكيانات الثقافية والدينية (المذهبية) في بعض المجتمعات تشكل أحد المعوّقات التي تواجه عملية الاستقرار السياسي في تلك المجتمعات. ولعلَّ الحرب الدائرة حالياً في اليمن خير شاهدٍ على ذلك. إذ شكل الانقسام الطائفي سبباً في ظهور كثير من الصراعات التي أدَّت وتؤدي إلى صراعات اجتماعية وسياسية متكرّرة تتصدر المشهد العام في المجتمع (7).

تلعب الهوية الدينية دوراً أساسياً في الحراك السياسي والاجتماعي، التي تتعامل مع الأحداث من منطق العصبيات "الطائفية" التي مُورست طوال المراحل السابقة في المجتمع، الأمر

---

[5] في حتمية الفصل بين الديني والسياسي، عمرو حمزاوي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2020
https://carnegieendowment.org/posts/2020/08/fy-htmyh-alfsl-byn-aldyny-walsyasy?lang=ar

[6] محمد أبو خليف، تعريف الهوية، موقع موضوع
https://mawdoo3.com/تعريف_الهوية/

[7] فضل الربيعي، إشكالية الهُوية وتأثيرها في الصراعات، دراسة سوسيولوجية في المجتمع اليمني، مجلة العلوم الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، العدد 63/حزيران 2016م.

الذي أدَّى إلى تكرار إنتاج الأزمات الحادة وتعزيز الولاءات الضيقة، التي تتمحور حول أزمة بنيوية في هُوية الدولة والنظام السياسي. إذ يواجه اليمن اليوم أزمات خانقة "سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية" ولعلَّ أخطرها أزمة الهُوية (8)، ذات الخلفية الدينية الطائفية.

يشير كثير من الباحثين، إلى أن خلط الدين بالسياسة، يؤدي إلى تشويه الدين وتدمير السياسة معاً، بهذا الصدد يقول علي الوردي في كتابه وعاظ السلاطين" لقد ضعفت نزعة التدين في أهل العراق وبقيت فيهم الطائفية، حيث أصبحوا لا دينيين وطائفيين في آن واحد"(9).

وهناك كثير من التجارب السياسية التي يُمكن إدراجها تحت مسمى الإسلام السياسي وتشمل تنظيمات سياسية عديدة، ودولاً وكيانات حديثة نشأت على أسس تحالفية مع قوى دينية منحتها الشرعية، بل وأيضاً قوى عُظمى انتبهت إلى فاعلية "توظيف الدين في السياسة، كما هي حال الولايات المتحدة والغرب في دعم "المجاهدين" ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، وليس انتهاء بـ "داعش" (10).

لذا فإنّ جدلية الدين والسياسة تبرز في صورٍ كثيرة تمارسها كلٍ من السلطة السياسية والمعارضة على حدٍ سواء؛ فالسلطة ترى أن من حقها التدخل في الشؤون الدينية، بل وتوظيفها لصالح خطابها السياسي، وفي المقابل الآخر تتخذ المعارضة من الدين هذا الحق مبررا في مواجهة ومعارضة السلطة.

ارتبطت السلطة السياسية في اليمن مع المؤسسات الدينية بعلاقة واسعة أخذت طابع تبادل المنافع والمصالح تارةٍ؛ وتارةٍ أخرى اتسمت بطابع الصراع والتناثر بحسب التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية التي تجري في المجتمع.

---

[8] فضل الربيعي، المصدر السابق.

[9] علي الوردي، وعاظ السلاطين، ط2، دار كوفان لندن، توزيع دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1995.

[10] خالد الحروب، العلاقة بين الدين والدولة، موقع قنطرة
https://qantara.de/ar/node/23894

في الحالة الأولى، شهدت العلاقة بينهما نوعاً من التقارب حيث قدمت السلطة السياسية للمؤسسات الدينية كثير من المنافع، إذ تم استمالة رجال الدين ومنحتهم كثير من المناصب في سلطات الدولة (11)، وبالمقابل قامت المؤسسة الدينية بمنح الشرعية للسلطات السياسية وصدور الفتاوى التي تبرر مواقف وعمل السلطات السياسية.

جاء احتواء المؤسسات الدينية من قبل النظام السياسي إدراكاً منه لأهمية الدين وتأثيره على الرأي العام في المجتمعات العربية والإسلامية، مثل اليمن، حيث كانت جماعة الإخوان المسلمين قد اتخذت من "الإسلام هو الحل" شعارها الأساسي الذي شكل التوجه الأيديولوجي لعمل الجماعة.

يقول عبد الإله بلقزيز، أن السجال الدائر بين علمنة الدولة وتطبيق الشريعة الإسلامية هو في حقيقته سياسي وصراع على السلطة وليس خلافاً فكرياً وفلسفياً، والنظر إليه بغير ذلك يشبه دراسة وتحليل الخلاف بين الخوارج والمرجئة والشيعة على أنه في أساسه وجوهره على الإيمان والتفكير (12).

يذكر أن التوتر بين الدين والسياسة لم تظهر إلا في العهد العثماني وهي مرحلة لاحقة لظهور الإسلام، حيث ساد انعدام الثقة بين الطوائف الدينية في هذه المدة وخصوصاً مع ارتباط المجتمعات بمشاريع سياسية خارجية، وبهذا الصدد يشير "عبد الرحمن الكواكبي" في كتابه (طبائع الاستبداد) عندما عرّف المواطنة بأنها مساواة سياسية أولاً وأخيراً، وقد دعا الكل "مسلمين وغير مسلمين" إلى تناسي الأحقاد والإساءات والاتحاد الديني والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري (13).

---

[11] بعد اعلان مشروع الوحدة، تم تعيين رجل الدين الشيخ عبدالمجيد الزنداني زعيم تيار الإخوان المسلمين عضواً في مجلس الرئاسة، وعين الدكتور عبدالوهاب الديلمي وزيراً للعدل، المشهور في إصدار الفتوى في حرب 1994م، وغيرهم كثر.

[12] عبدالاله بلقزيز، الإسلام والسياسة " دور الحركات الإسلامية في صوغ المجال السياسي" ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ المغرب، 2001م، ص ص32/31.

[13] عبد الرحمن الحاج، الهوية الوطنية والهوية الدينية ومأزق الاجتهاد الفقهي، الملتقى الفكري للإبداع، 2008، https://almultaka.org/site.php?id=588&idC=3&idSC=10

وتعود بداية رصد الهوية الدينية في جنوب اليمن إلى العصر الإسلامي حيث أقبلت القبائل العربية في جميع مناطق الجزيرة والخليج العربي على الإسلام ملبية نداء الدعوة الإسلامية واعتنقوا الإسلام ولعل اليمنيون كانوا من أوائل الناس الذين لبوا نداء الإسلام وساهموا في نشره وشكلوا جزءاً من مكون الحضارة العربية الإسلامية.

كانت ممارسات الطقوس الدينية قد أشعرت الجميع بوحدة انتمائهم إلى الدين الإسلامي، في هذه المدة لم تظهر الانقسامات الداخلية بين الطوائف داخل الدين نفسه؛ بل كانت ممارسات المعتقدات الدينية سائدة لدى الجميع.

ثانياً: الصحوة الإسلامية (السياق العام)

يرجع ظهور بدايات الصحوة الإسلامية في المنطقة العربية إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، وقد ارتبط ظهور هذه الدعوة بوجود متغيرات عديدة في المنطقة منها هزيمة حزيران 1967م والحرب الأفغانية الروسية، والثورة الإيرانية بقيادة الخميني.

تُفهم "الصحوة الإسلامية" – من وجهة نظر أصحابها – بوصفها حركة انبعاث دورية تأتي عقب كل انتكاسة تعيشها الأمة أو تراجع عن القيم والتعاليم الإسلامية. وتهدف الصحوة إلى استعادة الأصالة الدينية والاهتمام بالدين والحفاظ عليه، والعودة إلى المرتكزات الدينية التي شكلت بنيتها الفكرية ومسارها الأخلاقي والروحي على مدى قرون منذ بزوغ فجر الإسلام. ويعد الشباب أكثر الفئات الاجتماعية تبنّي لهذه الحركة.

لم تنحصر الصحوة الإسلامية على حزب ولا تيار ولا تنظيم محدد، لأن المحسوبين عليها –رموزاً وجمهوراً– لا يقتصرون على كيان معين، بل شملت حركة اجتماعية أوسع، والأدق في وصفها أنها ظاهرة عمّت أكثر من مجتمع في أكثر من دولة (14).

إنّ التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدتها المنطقة كانت قد ساعدت على ظهور موجة الصحوة وانتشارها بدءً في المملكة العربية السعودية ومصر، ثم انطلقت إلى غيرها من الدول العربية ومنها اليمن. وقد ساهم الإخوان المسلمون في انتشار الصحوة وتبني مفهوم شمولية الدين و "عالمية الرسالة". وشغلت الصحوة حيزاً واسعاً في طبيعة التفاعل والتعاطي بين أوساط المجتمعات العربية والاسلامية، وارتبطت بالمؤشرات والمتغيرات التي جرت في المنطقة، وقد تعددت تيارات الصحوة لتأخذ صوراً مختلفة منها المعتدلة التي تتخذ من الوعظ والإرشاد

[14] سعد الفقيه، الصحوة: تاريخها، حقيقتها، تقويمها، آثارها، 1444/5هـ على موقع الحركة الإسلامية للإصلاح، تاريخ الدخول للموقع 2025/7/30م.
https://www.islah.co/_files/ugd/dbbc30_01969e862e82455a805a0b70e62f00e2.pdf

والنصيحة مدخلاً لجذب العامة، ومنها تيارات عنيفة أعلنت الجهاد ضد حكوماتها وضد الكفار –كما يصفونهم– من الملل الأخرى.

وكانت الحركة الإسلامية قد نشطت في محاربة الاستعمار الأجنبي في أكثر من بلد عربي ومنها جنوب اليمن الذي كان تحت سيطرة البريطانيون. وقد ضمت الجبهة القومية وجبهة التحرير اللتا تأسستا في اليمن الجنوبي وأعلنتا حربهما ضد الاستعمار البريطاني، عدداً من الشخصيات والمرجعيات الدينية والتي بدورها لعبت دوراً فعالاً في مقاومة الاستعمار البريطاني.

ثالثا: الدين والسياسة في جنوب اليمن– تحليل المشهد (1990م–2015 م):

إعلان الوحدة بداية تحول في المؤسسة السياسية والدينية

شكل تاريخ إعلان الوحدة بين دولتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في عام 1990م، نقطة تحول مفصلية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وانعكس أثره بصورة مباشرة على المجال الديني. فقد أطلقت الوحدة ديناميات جديدة أعادت تشكيل التوازنات المؤسسية والقيمية داخل الدولة والمجتمع، وتفاقمت آثارها بصورة أوضح عقب حرب صيف 1994م وما ترتب عليها من تحولات سياسية عميقة.

ومع نهاية الحرب، دخل الجنوب مرحلة جديدة اتسمت بإعادة ترتيب مراكز النفوذ داخل الدولة، وإقصاءه من الشراكة، وبروز أنماط من الهيمنة السياسية انعكست على مجمل البنية المؤسسية والاجتماعية. وقد ترتبت على ذلك تحولات مست جوانب متعددة من الحياة العامة، ولا تزال آثارها ممتدة في الواقع الجنوبي حتى اليوم.

تداعيات ما بعد 1990م على الحياة الدينية والسياسية في جنوب اليمن

لم تكن الوحدة مجرد عملية دمج نظامين سياسيين، بل شكلت عامل تغيّر طال البنى المؤسسية والاتجاهات والقيم والأفكار، وقد برز هذا التغير بصورة أكثر وضوحا في المجتمع الجنوبي، لاسيما بعد حرب 1994م، وهزيمة الجنوبيين، وهو الأمر الذي حفّز كثير من القوى، وبالذات القوى التقليدية وخصوصاً التيارات الأصولية الدينية في الشمال نحو التغلغل في مفاصل الحياة العامة في الجنوب.

خلال هذه المرحلة، فتحت الأبواب أمام بروز التيارات الدينية السياسية التي كانت محاصرة في السابق من قبل النظام السياسي الشمولي في الجنوب، واعتبرها تنظيمات معارضة للثورة والتوجه

السياسي للدولة في الجنوب. ونتيجة لذلك، تم حظر يعض الأنشطة الدينية مما اضطر أنصارها إلى اللجوء إلى الشمال أو الابتعاد عن ممارسة تلك الأنشطة الدينية والسياسية التي تتعارض مع توجهات الحزب الاشتراكي (15)، حيث وجدوا في الشمال اليمني مساحة رحبة لممارسة نشاطهم ضمن القوى السياسية والتيارات الدينية المعارضة للنظام السياسي في الجنوب.

ومثّل السماح بالتعددية الحزبية والمشاركة السياسية، بعد إعلان الوحدة فرصاً كبيرة لظهور بعض الأحزاب الاسلامية، كحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي دخل الانتخابات النيابية في عام 1993م، وحصل على ما يقارب 67 مقعداً من مقاعد مجلس النواب، كقوة ثانية بعد المؤتمر الشعبي العام، وبموجب ذلك حصل على حقيبة نائب رئيس الحكومة، بالإضافة إلى ثلث أعضاء الحكومة، بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية (16). امتلك حزب الإصلاح الإسلامي على عدد كبير من المقرات الحزبية في عموم مناطق الجنوب وانطلقت كوادره في ممارسة أنشطتهم السياسية والدعوية بحرية تامة ومُنح مخصصات من الموازنة السنوية للدولة (17).

في هذا السياق، أسهمت السلطة الجديدة وحلفائها في تكثيف أنشطتها لتغيير القيم الاجتماعية والثقافة المدنية السائدة في الجنوب، حيث كانت المؤثرات الدينية هي الأبرز التي خلقت نوعا جديدا من الأفكار والقيم وأثرت على شرائح المجتمع وخاصة شريحة الشباب. من أهم التيارات الدينية والأحزاب التي كان لها تأثير على المجتمع الجنوبي هي حزب التجمع اليمني للإصلاح والتيار السلفي، حيث استطاعا تحقيق خرق في المنظومة الفكرية والدينية والثقافية السائدة في الجنوب، وإحداث تغيير ملحوظ في بعض الممارسات والمعتقدات الدينية والقيم المدنية.

[15] عادل مجاهد الشرجبي، التطور التنظيمي للإخوان المسلمين في اليمن وعلاقتهم بالسلطة (1962-1990)، ندوة الاصوليات الدينية وحوار الحضارات، الجزء الثاني، الإسلاميون في اليمن، المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار،12-16 يونيو، 2002م، ص40

[16] هود محمد قباص أبو رأس، واقع الحركة الإسلامية في اليمن 1990-2020، القرن الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات /https://hornafrica.uk/2025/01/02/islamists-yemen

[17] نفس المرجع

رابعا: تصاعد التيارات الدينية في الجنوب

الطرق الصوفية

ارتبطت الهوية السنية الشافعية في الجنوب بالصوفية منذ القرن الثالث عشر، وكانت مدينة تريم بوادي حضرموت من أبرز مراكز تدريس الصوفية في جزيرة العرب. وصارت الصوفية هي الحاضن للمذهب الشافعي. وتعد الصوفية مدرسة سلوكية وتربوية – ليست مذهبا – تركز على الجوانب الروحانية والتربوية فيها، كما يعرف بمرتبة الإحسان والتزكية في الدين الإسلامي. ولازالت المدارس الصوفية موجودة وحاضرة في مناطق الجنوب، وتعد مدينة تريم في وادي حضرموت معقل رئيس للصوفية يتمحور نشاطها حول الاهتمام بالعلوم الدينية واللغوية والاعتناء بالنفس وتزكيتها بالسلوك العبادي، وإقامة الفعاليات الدينية، والسير على منهج علمائها الأوائل. وتستقبل الأربطة الصوفية ودار المصطفى الآلاف من الشباب القادمين اليها من دول المهجر ومن الداخل اليمني.

كانت الصوفية إلى وقت قريب قد اتخذت موقفاً بعيداً عن المشاركة المباشرة في العمل السياسي والحزبي، بوصفها منهجاً وسطياً معتدلاً يركز جهوده على النشاط الدعوي والتعليمي.

وقد تعرضت الصوفية لسلسلة من الاعتداءات العنيفة، كهدم أَضرحتهم كما حصل في عامي 1994- 1995م من قبل بعض الميلشيات المسلحة التي شاركت مع قوات حكومة صنعاء في الحرب على الجنوب عام 1994م. وكذلك استمر هدم الأضرحة وقباب مشائخ الصوفية في مدينة المكلا ([18]) وعدد من مناطق الجنوب من قبل بعض المتطرفين السلفيين وتنظيم القاعدة.

[18] صحيفة الأخبار، حضرموت: «القاعدة» يهدم المزيد من الأضرحة والقباب، 30 سبتمبر 2015، https://www.al-akhbar.com/node/11725

علاقة الصوفية بالعمل السياسي

كان النظام السابق قد عمل على استقطاب علماء الصوفية في إطار إدارة الصراع الذي نشب بين (المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح)، حيث استشعر الأول بمخاطر توجه الإخوان المسلمين، الذي كرس نشاطه باستغلال المنابر الإعلامية والدينية والتربوية. ولهذا شجع النظام تيار الصوفية على ممارسة العمل السياسي والاستعانة بعلمائهم في شغل الخطاب الديني في القنوات الرسمية والمنابر العامة، بوصفهم أكثر اعتدالاً. وقد تمكن بعض علماء الصوفية من العمل في مناصب حكومية في بعض الوزارات كالأوقاف والجهاز القضائي، وأتيح لهم المجال في قنوات الإعلام الرسمية، لعرض أنشطتهم والتعريف بمراكزهم العلمية وتسجيل حلقات دينية لكثير من علماء الصوفية وبثّها عبر الإعلام الرسمي، وتم استضافة علمائهم في الجامعات الحكومية لإلقاء المحاضرات؛ بهدف تضييق مساحة الخطاب الديني لعلماء حزب "الإصلاح" – الإخوان المسلمين.

حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون)

يعرّف حزب الإصلاح نفسه كـ"تجمع قائم على أساس منهج الإسلام الشامل لكل جوانب الحياة؛ فهو حركة إصلاحية اجتماعية ودعوة إحياء شعب الايمان وإقامتها في الواقع وجمع الكلمة" (19).

اكتسب الإخوان المسلمون ثقلاً سياسياً كبيراً أواخر الستينات بفضل المشهد السياسي المنقسم آنذاك في اليمن. فبينما اتجهت سلطة الجنوب بعد استقلال 1967م نحو اليسار وحاربت التيارات الإسلامية، اتخذت سلطة الشمال موقفا مضادا لليسار. هذا الوضع دفع العديد من الجنوبيين ذي التوجهات الإسلامية للهجرة إلى الشمال، مما عزز البنية التنظيمية للإخوان المسلمين بكوادر مؤهلة. وفي ظل الحرب الباردة بين النظامين في الشمال والجنوب، تلاقت

[19] عادل مجاهد الشرجبي، التجمع اليمني للإصلاح بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، 2009م، ص140.

مصالح السلطة في صنعاء مع الإخوان؛ حيث كانت السلطة بحاجة إلى حليف عقائدي ديني للتصدي لأيديولوجيا اليسار في سلطة عدن، وهو الدور الذي ملأه الإخوان بكفاءة (20).

نشط الحزب في محافظات الجنوب على الأساس الذي تضمنه تأسيس الحزب، بحسب تأكيد رئيسه عبد الله الأحمر وما ورد في مذكراته، بوصفه واجهة سياسية معارضة للحزب الاشتراكي، نيابة عن المؤتمر الشعبي (شريك الوحدة الشمالي)، الذي لم يكن بمقدوره التنصل من الاتفاقات المبرمة بينه وبين الحزب الاشتراكي (شريك الوحدة الجنوبي) (21).

ويعد تأسيس تجمع إسلامي تعبيراً عن رغبة وتوجه عدد من النخب الشمالية ذات التوجه الإسلامي، التي رأت في تأسيس الحزب ضرورة لمواجهة ومحاربة الفكر الاشتراكي في الجنوب. وتضمن حزب الإصلاح على ثلاث تيارات متداخلة (ديني أصولي، وقبلي تقليدي، وسياسي تنظيمي) (22)، التيار الديني الأصولي قاده الشيخ عبدالمجيد الزنداني وعدد من مشائخ الدين، بينما تزعم الشيخ عبدالله الأحمر التيار القبلي التقليدية، أما التيار السياسي والتنظيمي فيمثل الامتداد الفكري والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين العابرة للحدود ويضم قيادات مثل محمد اليدومي وعبدالوهاب الآنسي ومحمد قحطان .

يرى التيار الديني، بأن المجتمع والدولة ابتعدا عن المنهج الإسلامي، ويدعو للعودة إلى النظام الإسلامي الذي أسسه السلف الصالح من المسلمين، بينما يسعى التيار المحافظ الذي يمثله شيوخ القبائل، إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة، ويقاوم أية محاولات جادة للتحديث والتغيير الاجتماعي، لا سيما التغيير الذي يهدف إلى التحول نحو الحداثة وتحجيم سلطة القبيلة، بينما يؤمن التيار السياسي المتأثر بفكر الإخوان المسلمين من المزج بين الأصالة والحداثة (23). سار التجمع اليمني للإصلاح وفق أيديولوجيته الخاصة الذي يرى فيها قيم وأهداف الدين الإسلامي

[20] ثابت عبد حسين، الثورة والثورة المضادة، دار الهمداني، عدن، د.ت.

[21] انظر: مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

[22] التجمع اليمني للإصلاح امتدادًا لحركة الاخوان المسلمين في اليمن التي أنشئت آواخر عام 1966م على يد الشباب المتأثرين بأفكار جماعة الاخوان المسلمين. كان أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين بمثابة الرافعة الرئيسية لحزب (التجمع اليمني للإصلاح) عام 1990م.

[23] عادل مجاهد الشرجبي، التطور التنظيمي للإخوان المسلمين في اليمن وعلاقتهم بالسلطة (1962-1990)، مرجع سابق، ص36

وقناعاته الوطنية، وقد ركز نشاطه الحزبي والدعوي في الجنوب، الذي كان يُنظر إليه من قبلهم بأنه ابتعد عن الإسلام في زمن الحزب الاشتراكي (24).

وقد ورث التجمع اليمني للإصلاح العداء للحزب الاشتراكي اليمني منذ مدة سابقة لإعلان الوحدة اليمنية، إذ تأثر بمواقف التيارات الأصولية والتقليدية، التي تعود جذورها إلى صراعات وحروب سابقة بين النظامين السياسيين في الشمال والجنوب، فضلاً عن تأثره ببعض الملفات الإقليمية والدولية المرتبطة بمرحلة الحرب الباردة. ولهذا تم التخطيط لمحاربة ومعارضة الحزب الاشتراكي – الطرف الشريك في الوحدة – منذ اليوم الأول من عهد دولة الوحدة (25). وقد عارض حزب الإصلاح دستور الوحدة الذي تم وضعه للاستفتاء عام 1992م. وتم وصف هذا الدستور بأنه "علماني" و"كافر"، وجرى تأليب رجال الدين والعلماء ضد مشروع الدستور، وأصدروا فتاوى دينية بعدم جواز القبول بنصوصه (26).

وقد استخدم الحزب الفتاوى الدينية كأداة من أدوات التعبئة الأيديولوجية الإسلامية لمحاربة الخصوم السياسيين، لما لها من تأثير جلي على عامة الناس في المجتمعات المسلمة المتدينة. على سبيل المثال، في حرب 1994م كان لهذا الخطاب والفتاوى دور حاسم في التعبئة؛ إذ أضفى على الصراع طابعاً دينياً بوصفها حرباً مقدسة وواجباً شرعياً. وقد استهدف هذا التوظيف تبرير الحرب والعنف ضد المدنيين بوصفهم ملحدين، ومرتدين، ومنح الغطاء الشرعي للتوجه نحو اجتياح الجنوب بالقوة العسكرية ([27]).

[24] عادل مجاهد الشرجبي، التجمع اليمني للإصلاح بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل، مرجع سابق، ص141.

[25] انظر مذكرات الشيخ عبدالله الأحمر: العلاقات مع الجنوب من 1983 حتى مخاضات الوحدة (9-10) 2007/11/20م.
https://www.alquds.co.uk/مذكرات-الشيخ-عبدالله-الأحمر-العلاقات/

[26] عادل مجاهد الشرجبي، التجمع اليمني للإصلاح بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل، مرجع سابق، ص143

[27] مركز سوث24، ريم الفضلي، الخطاب الديني في اليمن بين تأجيج الحرب وصناعة السلام، 17 يناير 2022،
https://south24.net/news/news.php?nid=2393

تنظيم القاعدة

تعود بداية ظهور الجهاد إلى فترة الثمانينات عندما كان يتم تجميع المقاتلين والذهاب بهم للجهاد في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي. وشكل تنظيم القاعدة منذ تأسيسه في بيشاور عام 1988م النواة الأولى لحركة الجهاد العالمي، حيث قام عدد من قادة الجهاد في الحرب الأفغانية السوفييتية، وفي مقدمتهم عبد الله عزام بمرجعيته العلمية وأسامة بن لادن بموارده المالية، بالاستفادة من خبرتهم في تنظيم وتجنيد المقاتلين ضمن إطار مكتب الخدمات.

بعد هزيمة السوفيت في أفغانستان وانتهاء مبرر وجود المجاهدين الأجانب، انتقل بعض المجاهدين العرب الى أماكن أخرى كحواضن بديلة، وكان اليمن من بين تلك البدائل (28). هناك، اعتبر تنظيم القاعدة أن حربهم المقدسة في اليمن هي ضد الاشتراكيين بوصفهم ملحدين وخصوماً للدين، وتلقوا وعوداً بإقامة دولة إسلامية، هم عمادها، كما أدلت بذلك شهادات متلفزة لبعض أعضاء التنظيم (29).

حصل هناك توافقٌ بين هذه الجماعات والسلطات في صنعاء، حيث جرى توظيفهم بشكل فعال في الفترة بين 1990- 1994م في التصفيات السياسية أولاً وثم الانخراط في قيادة الجبهات الموالية لصنعاء في حرب 1994. كان هدف الجماعة في بداية الأمر محددا في إنهاء الوجود الاشتراكي في جنوب اليمن. وقد أُعلن عن هذا الهدف على لسان أسامة بن لادن، مضافاً إليه هدفا آخر هو الوجود الأجنبي في الجزيرة العربية بعد حرب الخليج.

وما أن تمت الوحدة حتى انتقلت المواجهة إلى استهداف ممنهج للكوادر الجنوبية، وقد طالت هذه العمليات عدد كبير من القيادات البارزة في الحزب الاشتراكي مثل محاولة اغتيال علي صالح عباد مقبل الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني، واغتيال ماجد مرشد في صنعاء وآخرون. وصل عدد هذه الاستهدافات إلى أكثر من 150 كادراً مدنياً وعسكرياً، قُيدت

[28] اليمن والقاعدة، تقرير المركز العربي لدراسة السياسات، قطر، مايو 2012م، ص5.

[29] أنور بن قاسم الخضري، توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية (اليمن انموذجا)، مجلة لباب، العدد 22 مايو 2024، مركز الجزيرة للدراسات https://lubab.aljazeera.net/resources/uploads/2024/07/Binder2.pdf

معظم هذه الجرائم ضد مجهول، الأمر الذي اعتبره الحزب الاشتراكي حرباً صامتة تهدف إلى تصفيته جسدياً قبل إقصائه سياسياً.

وكانت أول عملية لتنظيم القاعدة في جنوب اليمن في رأس السنة عام 1992م، حيث نفذ التنظيم تفجيرين استهدفا فندق عدن وفندق جولد مور حيث كان يعتقد وجود جنود أمريكيين متجهين إلى الصومال ضمن عملية "إعادة الأمل" (30). أعلن حينها مجهولون أن تنظيم القاعدة هو المسؤول عن تلك التفجيرات.

كانت صنعاء قد استقبلت أعداداً كبيرة من الأفغان العرب، بعد أن امتنعت عدد من الدول العربية استقبال مواطنيها القادمين من أفغانستان. تعامل النظام اليمني مع العائدين من أفغانستان من خلال استيعابهم وإدماج بعضهم في جهاز الأمن السياسي والشرطة والفرقة الأولى مدرع. هذا التصرف يشير إلى أن نظام صنعاء كان يخطط لتوظيفهم في حربه القادمة مع الجنوب 1994م، وهو ما تم بالفعل. حيث تم الزج بهم من قبل نظام صنعاء ضمن قوات الدولة لمواجهة خصومهم السياسيين والجيش الجنوبي.

في وقت لاحق، ظهرت الانقسامات بين الجهاديين أنفسهم وبينهم والنظام في صنعاء، خصوصاً بعد التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية في ملف مكافحة الإرهاب. ففي حين قبل بعضهم بالاندماج في أجهزة الدولة والمشاركة في السلطة، رفض آخرون ذلك ودخلوا في اشتباك مع الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية.

وفي تمرد واضح على النظام، أعلن تشكيل ما سمي بجيش عدن / أبين الإسلامي الذي قام بعملية اختطاف للأجانب عام 1999م. وانتهت بمواجهة مع قوات الجيش أثناء محاولة تحرير الرهائن، ما أسفر عن مقتل أحد السياح الأجانب (31). وعلى الرغم من حالة العداء بين

[30] سعيد علي عبيد الجمحي، تنظيم القاعدة " النشأة .. الخلفية الفكرية .. الامتداد، "اليمن نموذجا " مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، مصر، 2008م، ص ص 218/217

[31] غريغوري جونسون، الملاذ الأخير: اليمن والقاعدة وحرب أمريكا في الجزيرة العربية، 2012

النظام والجماعات الجهادية، واصل نظام صنعاء استخدام هذه المجاميع بشكلٍ استراتيجي لخدمة مصالحه السياسية، إذ وظّفه في استهداف خصومه وإضعاف معارضيه.

في كتابة " الملاذ الأخير"، أشار غريغوري جونسن انه على خلاف معظم الأنظمة العربية التي مارست ازدواجية (دعم علني ومنع سري) لسفر شبابها إلى أفغانستان، انفرد النظام في شمال اليمن برعاية رسمية صريحة إذ دفع بخيرة شبابه إلى الجبهات، ثم توج ذلك باستقبال العائدين منهم كأبطال واستيعابهم في مناصب عسكرية حساسة) (32).

التيار السلفي

يمكن تحديد تاريخ ظهور التيار السلفي في اليمن إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين الميلادي وتحديدًا مع قيام الشيخ مقبل الوادعي بتأسيس مدرسة دار الحديث في صعدة عام 1982م، التي أصبحت مركزًا رئيسيًا لتعليم السلفية وتخريج العديد من الدعاة والعلماء. ونجح المركز في استقطاب طلاب العلم الشرعي من مختلف أنحاء اليمن وخارجه، مما ساهم في انتشار الفكر السلفي وتخريج شيوخ ومربين حملوا المنهج السلفي إلى مناطق أخرى من البلاد.

وقد شهد الجنوب نمواً متزايداً للتيار السلفي من 1990 حتى الوقت الراهن، حيث عاد عدد من الشباب الجنوبيين الذين درسوا في دار الحديث بصعدة إلى مناطقهم، حاملين معهم الكثير من الأفكار والقيم التي حاولوا نشرها إما عن طريق الخطب والوعظ وحلقات الذكر والمحاضرات في المساجد وإما عن طريق الاصطدام مع أئمة المساجد واللجوء أحيانا إلى ممارسة العنف الفكري، وهذا أدى إلى تراجع دور الصوفية في مساجد الجنوب وسيطرة أنصار التيار السلفي عليها. وانحسرت أغلب الطقوس الصوفية التي كانت تمارس في المساجد منها رفع الأصوات بالدعاء أو الابتهالات الدينية بمناسبة المولد النبوي أو ليلة الإسراء والمعراج وتوقف إقامة ما يعرف بـ (بالدرس) الذي كان يقام كل خميس في بعض المساجد. يرى السلفيون أن هذه

[32] غريغوري جونسون، المصدر السابق

الممارسات الصوفية لم ترد في الأحاديث النبوية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما عبارة عن بدع دخيلة على الدين ومخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام.

وبناء على ذلك تم تحريم زيارة القبور والصلاة عليها، وشنت حمله شديدة على الموالد والزيارات التي كانت تقام في بعض مناطق الجنوب، وأدى ذلك إلى توقفها كزيارة العيدروس وغيرها، الأمر الذي ولد التوترات مع أتباع الطوائف الأخرى بما في ذلك الصوفية، وانعكس ذلك سلباً على مسار التعايش السلمي بين الطوائف، إذ تصاعد الجدل بينها حول العديد من القضايا الفرعية والمسائل الفقهية.

وبعد التطورات التي جرت في السنوات الأخيرة المتمثلة في حرب الحوثيين مع السلطة في منطقة صعدة وسيطرة الحوثيين على الدولة في صنعاء عام 2014م، وبسبب اختلافهم العقائدي مع السلفيين، فقد نزح كثير من السلفيين الذين كانوا يتواجدون في منطقة دماج بصعدة إلى الجنوب وتم تأسيس عدد من المعاهد الدينية لهم في الجغرافية الجنوبية. وقد مثّل هؤلاء المقاتلون السلفيون عنصراً فاعلاً في مواجهة غزو الحوثيين نحو مناطق جنوب اليمن، وأسهموا في إخراجهم من عددٍ من تلك المناطق.

من أهم المراكز الدينية "السلفية" التي تواجدت في الجنوب حتى عام 2015:

اسم المركز	المنطقة	تاريخ التأسيس	الشيخ المشرف	المرجعية السلفية
مركز الفيوش	الفيوش – لحج	2014م	الشيخ مرعي العدني	عبد الرحمن العدني
مركز صلاح الدين	عدن مديرية البريقة			يحيى بن علي الحجوري
مركز الضالع	محافظة الضالع- المدينة			يحيى بن علي الحجوري

مركز في طور الباحة	محافظة لحج		الشيخ خليل الحمادي	يحيى بن علي الحجوري
مركز في المضاربة	محافظة لحج		الشيخ بسام الحبيشي	
مركز الحامي السلفي	محافظة حضرموت	2014م	أبو بلال الحضرمي	مقبل بن هادي الوادعي

وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع تلك المرجعيات السلفية ترتبط بالشيخ مقبل الوادعي، ولكن ظهر الخلاف والتباين بين طلابه بعد وفاة الشيخ المؤسس.

تركز هذه المراكز على تعليم العقيدة والسيرة النبوية والدعوة وتهذيب الفرد وتجنب الصدام مع السلطة وتحريم الانخراط في العمل الحزبي والسياسي، أما السلفية الجهادية فهي تدمج بين المنهج العقدي السلفي والعمل الجهادي المسلح لإقامة الدولة الإسلامية وترى وجوب قتال الحكومات الكافرة والقوات الأجنبية.

ماليا، بعض هذه المراكز تتلقى دعماً من المملكة العربية السعودية وبعض الدول الخليجية الأخرى، والبعض الآخر تتلقى دعما من المنظمات الخيرية الدولية والإقليمية ذات الخلفية المتشددة.

المعاهد العلمية واستقطاب الشباب الجنوبيين

منذ ستينات القرن الماضي ومع ظهور جماعة الإخوان المسلمين لأول مرة في اليمن، جرى إنشاء نظام تعليم ديني موازي للمدارس الحكومية عرفت باسم "المعاهد العلمية". كانت هذه المعاهد

المحرك الأساسي في نشر فكر الإخوان، والتي استطاعت الجماعة من خلالها استقطاب عشرات الآلاف من الشباب من طلابها المنتشرين في عموم محافظات شمال اليمن (33).

وبحكم هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على هذه المعاهد، تحولت إلى أداة فكرية وتربوية لنشر توجهاتها الأيديولوجية، إذ جرى من خلالها ترسيخ مفاهيم دينية محافظة ومعادية للتيارات المدنية واليسارية خصوصاً، ما أسهم في توسيع نفوذ الجماعة داخل المجتمع، بما في ذلك في الجنوب، ومؤسسات الدولة.

وقد تم الغاء هذه المعاهد ودمجها مع المؤسسة التعليمية في عام 2001، والتي بلغ حينها 450 معهداً تضم حوالي 400 ألف طالب وطالبة، بسبب تصاعد الهجمات الإرهابية التي كان اتهم بعضها منفذيها بأنهم على صلات بتلك المعاهد، كحادثة تفجير السفينة الأمريكية يو إس إس كول USS Cole في ميناء عدن، وحوادث التقطع للسواح الأجانب، خصوصا بعد اتهامات لليمن بتحولها إلى "أفغانستان ثانية"([34]). هذا فضلا عن رغبة الحكومة حينها في دمج التعليم وإنهاء الازدواجية.

أخذ موضوع إلغاء المعاهد العلمية جدلاً كبيراً في مجلس النواب وفي الأوساط السياسية، وكانت هناك مطالبات بالإلغاء منذ بداية التسعينات، إلا أنه لم يمرر قانون الإلغاء إلا في عام 2001م، على إثر تصاعد حالة التوتر السياسي بين الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام.

يُذكر أنه بعد إلغاء المعاهد الدينية توجهت جماعة "الإخوان المسلمين" إلى التعويض عنها بافتتاح المدارس الأهلية والجامعات الخاصة، والتي انتشرت بشكل واسع في اليمن ولاسيما في المناطق الجنوبية حيث تحول كثير من طلاب المعاهد الدينية والمدرسين والإداريين إلى هذه المدارس.

[33] عبدالقوي حسان، الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة) التجمع اليمني للإصلاح نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2014

[34] الجزيرة نت، إلغاء المعاهد العلمية أنقذ اليمن، 13.12.2001، https://www.aljazeera.net

وأدى تعدد العملية التعليمية بين أطراف المذاهب الدينية والتعليم الحكومي إلى تجزئة الوعي وتشتت العقل لدى الجيل الجديد، وتوزيعهم بين فرق عقائدية ومذهبية وتوجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، وهو الأمر الذي وضع المجتمع أمام تحديات كبيرة تهدد عملية الاستقرار والسلم الاجتماعي.

إن تجربة التعليم في المعاهد الدينية أسهمت في خلق جيل يحمل توجهات عقائدية ومذهبية وطائفية، مما أدى إلى تعميق الانقسام داخل المجتمع اليمني. كما شكلت هذه المعاهد أرضية خصبة لانتشار الاستقطاب الديني والشحن السياسي، وترسيخ الانتماءات المذهبية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي وفر وقودا كافية لإذكاء الصراعات المتلاحقة في البلاد وصولا إلى الحرب الدائرة منذ عام 2015م.

خامساً: تحولات في الخطاب والممارسة الدينية بعد حرب 1994

هيمنة الخطاب الديني

ظهرت بعد هزيمة الجنوب في العام 1994م، عدداً من الجمعيات والمعاهد والجامعات ذات الطابع الإسلامي المناهض والمعادي للجنوب وللثقافة المدنية التي كانت سائدة فيه بوصفها ثقافة بعيدة عن الإسلام– بحسب ادعائهم. عملت عدد من تلك الجمعيات الأهلية والتيارات السياسية والدينية التي ظهرت في الجنوب وفق برامج مدروسة تهدف إلى إحداث تغيير في الواقع الجنوبي، عبر توظيف الدين لخدمة مصالحهم السياسية وإضعاف خصومهم.

ومع توغل تيارات الإسلام السياسي في المناطق الجنوبية بعد حرب 1994م، لجأت إلى توظيف فتاوى دينية لتبرير أفعالهم التي طالت كل مجالات الحياة في الجنوب من شن حروب ثقافية ومصادرة الأملاك العامة والخاصة وممارسة "الإرهاب الفكري" التي لا تتصل بجوهر ومعنى التعاليم الإسلامية مستغلين نفوذهم السياسي.

وقد عمد حزب التجمع اليمني للإصلاح وحليفه المؤتمر الشعبي العام بعد الحرب؛ إلى تكثيف وجودهم الاجتماعي والديني في الجنوب من خلال تشكيل هيئات وجمعيات ومنظمات في مختلف مناطق الجنوب. وقد وجهت أنشطة هذه الكيانات نحو ترسيخ ونشر توجهاتهما السياسية والأيديولوجية، في محاولة لإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي والديني بما يخدم مصالحهما، وإضعاف القوى الجنوبية الأخرى. كما تم إنشاء القنوات الدعوية التي أتاحت لهم التغلغل الواسع في المناطق الجنوبية لنشر أفكارهم الدينية بين أوساط المجتمع. وقد مثلت جمعيات الإصلاح الخيرية التي في ظاهرها تقديم خدمات للمجتمع وتقوية التكافل الاجتماعي؛ لكنها في الوقت نفسه أدت دوراً أعمق تتمثل في إعادة تشكيل الوعي المجتمعي الجنوبي ونشر منظومة فكرية جديدة تعكس توجهات الحزب الأيديولوجية، وأولها تلك التي تنتقص من انتماء أبناء الجنوب للإسلام وللحضارة العربية. وقد أسهم نشاطها في إضعاف بعض البنى الثقافية والمدنية في الجنوب، وأثار جدلاً واسعاً حول أهدافها الحقيقية وطبيعة تأثيرها على الهوية والانتماء الاجتماعي.

وتم استغلال منابر المساجد في حث الناس إلى التدين والابتعاد عن الأفكار الحداثية "الضالة"، والتي يقصد بها الثقافة المدنية التي كانت سائدة في الجنوب، فضلاً عن تكثيف نشر الأحاديث التي تتحدث عن عذاب القبر وعذاب جهنم، وتحريم الاختلاط في المدارس ومرافق العمل وتحريم عمل المرأة لاسيما في مجال القضاء.

وهدف هذا الخطاب الديني إلى تنشئة فكرة آخر في الجنوب مغاير لما كان عليه في السابق، فكر متدين لا منتج، ميال إلى نشر الضغائن بين الناس. كما تم تنشئة بعض الأفراد بسلوك أقرب للخضوع والامتثال، غير آبهين ببناء حياتهم الدنيوية.

وقد تزامن هذا مع تسريح الآلاف من الناس من وظائفهم المدنية والعسكرية الذي قوض أوضاعهم المعيشية وأضعف مكانتهم بين عوائلهم، واقتصر الأمر على تسليم البعض معاشاتهم الشهرية دون ممارسة أعمالهم، حيث تم توريث الكسل والاتكالية والرشوة والمحسوبية، لذا تم تغيير النسق القيمي للمواطن الجنوبي بمنظومة أخرى متشبعة بقيم مصبوغة بالأيديولوجيا السياسية. بقيم حصرته في جانب معين فقط من الدين دون الاستفادة من القيم العظيمة الجامعة للدين الإسلامي، كقيم العمل والحرية والمساواة، وإعمار الأرض.

كما شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة لم تقتصر على البنية السياسية والأمنية، بل امتدت إلى المجال الفكري والاجتماعي، حيث لعب الخطاب الديني دوراً محورياً في إعادة تشكيل وعي شريحة واسعة من الشباب في محافظات الجنوب. فقد جرى توظيف هذا الخطاب في سياقات تعبئة أيديولوجية دفعت بالعديد منهم إلى الالتحاق بتنظيمات جهادية، ليُرهن مستقبلهم لقوى مشبوهة استثمرت في هشاشتهم الاقتصادية والاجتماعية وزجّت بهم في مسارات العنف والإرهاب. وبدل أن يُستثمر هذا الجيل في التعليم، والارتقاء المعرفي، والمشاركة في جهود التنمية والاستقرار، جرى استنزاف طاقاته في صراعات عبثية. ونتيجة لذلك، نشأت شريحة من الشباب حملت أفكار التطرف، وتبنّى رؤى إقصائية قائمة على العداء للآخر، حتى وإن كان هذا من أقرب الدوائر الاجتماعية إليه.

وعلى الرغم من التحديات الموضوعية التي واجهها المواطن الجنوبي قبل الوحدة، بما في ذلك محدودية الإمكانيات وضعف الموارد، فضلاً عن غياب تكثيف الخطاب الديني في المساجد بالشكل الذي شهده لاحقاً، فإن تلك المرحلة اتسمت بترسيخ منظومة قيمية مختلفة في بنيتها الاجتماعية. فقد أُعلِيَت قيمة العمل في مختلف مناحي الحياة، الخدمية والإنتاجية، بوصفه مدخلًا لتحقيق الكرامة الفردية والمصلحة العامة، كما جرى تكريس احترام حرية الفرد ضمن الإطار القانوني الناظم، مع تبنّي سياسات واضحة لمحاربة الرشوة والفساد. وفي هذا السياق، استطاع الإنسان في الجنوب أن يمنح لوجوده معنى عملياً قائماً على حب الحياة والإسهام في إعمار الأرض، وصون الملكية العامة والخاصة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، بوصفها أمانة ومسؤولية أخلاقية تجاه المجتمع والأجيال القادمة.

تحولات في النظام التعليمي

انتقل التأثير الديني إلى النظام التعليمي حيث تم القيام بتغييرات جوهرية في بعض المناهج التعليمية، من زيادة المواد الدينية وتقليص بعض المواد العلمية. وفي فترة قبل الوحدة، انتشرت في الجنوب المعاهد الفنية والمهنية في شتى فروع المعرفة والتخصصات وجرى تكثيف الأنشطة اللاصفية وإقامة الحفلات والزيارات الميدانية وتفعيل النشاط الثقافي والمسرحي، والاهتمام بمجال الفنون والرقص وإقامة المسابقات الفكرية والرياضة. حيث سعى المنهج التعليمي إلى ربط التلاميذ بواقعهم الاجتماعي وخلق بيئة مناسبة حتى يكونوا أكثر نشاطاً مما يمكنهم في صقل مهاراتهم وابداعاتهم وتحصيلهم العلمي. كما كان هناك اهتمام كبير في تعليم الفتاة وربط حقها في التعليم بحقها في العمل والمشاركة في الحياة العامة. أما بعد حرب 1994م، فقد تم تغيير المناهج الدراسية وأهملت مادة التربية الفنية والرياضية، في حين أضيفت بعض المواد الدراسية الدينية مثل علوم القرآن، والتربية الإسلامية وفروعها (التوحيد، الحديث، الفقه، السيرة)، رغم أن الدين كان ضمن المنهج السابق. وقد احتلت المواد الدينية المضافة مساحة أكبر على حساب المواد العلمية الأخرى، ورغم أهمية هذه المواد الدينية التي تثري شخصية الطالب وتعزز

من فهمه لدينه وثقافته الإسلامية، لكنها بالمقابل أتت على حساب ممارسة الأنشطة الفنية والرسم والرياضة، والتي كانت وسيلة لتعزيز قدراته وبناء الجانب الجسدي والوجداني والفكري، بالإضافة إلى تطوير المهارات الاجتماعية والتي هي من صميم التربية الحديثة.

إن عملية التربية والتعليم هي عملية متكاملة تراعي التوازن في الجوانب المعرفية والروحية والإدراكية والجسدية، فالتركيز على جانب واحد يضعف الجوانب الأخرى. كما أن الإفراط في غرس القيم الدينية والمبالغة في شحن نفوس التلاميذ بالمفاهيم الدينية المرتبطة بالترهيب والغيبيات مثل" العذاب، الآخرة، النار، الجنة، الكفار، القتال، الموت" يفضي إلى تنشئة جيل مثقل بالخوف والعزلة والنفور من الدنيا وما فيها، مما يقلل من حس المغامرة والشغف وحب الإبداع لديه.

وبهذا أصبحت الأنشطة الثقافية والفنية في المدارس بحكم الممنوع والحرام، مما ولد شعوراً بالنفور لدى الطلاب والطالبات من المدارس، وأدى إلى ازدياد حالات التسرب. كما تفاقمت مظاهر العنف والشغب والاعتداء على المعلمين نتيجة غياب البيئة التعليمية السليمة المتوازنة القادرة على تحقيق الأهداف التربوية المرجوة وأولها خلق المواطن المنتج الصالح.

الفضاء العام "الجديد"

أصبح الفضاء العام مشحوناً بخطاب ديني يحرم ممارسة الأنشطة الثقافية والفنية، بالإضافة إلى تحريم سماع الموسيقى والأغاني وحصر أجواء الفرح في مناسبات الزواج والأعياد. كما تم إيقاف نشاط بعض المؤسسات التي كانت تُعنى بالسينما والمسرح والفرق الفنية مثل المؤسسة العامة للسينما. هذا وأغلقت دور العرض أبوابها في التسعينات (35)، وتم تحويل بعض دور العرض إلى مساجد، كما حدث مع سينما جعار في محافظة أبين، أو إلى قاعات أفراح، مثل سينما التواهي، فيما تم تدمير بعضها وما زالت آثار ذلك مدمرة إلى يومنا هذا. وقد لقيت المسارح المصير نفسه، على سبيل المثال: تم إغلاق المسرح الوطني الكائن في حي التواهي، ومسرح

[35] خالد لكرع، السينما في عدن، من أطفأ العرض، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2021، https://sanaacenter.org

الجيب الكائن في حي عبد القوي بالشيخ عثمان، ومسرح الكروبات الكائن في حي المعلا "حافون"، فضلاً عن تراجع إنتاج المسرحيات التي كانت تعرض عبر وسائل الإعلام أو في الاحتفالات التي تقام في المناسبات والأعياد العامة.

وتم التضيق على الحريات العامة ومضايقة الناس من التنزه والسباحة على شواطئ، كما تم ملاحقة متعاطي الكحول، بينما تم التساهل – وتشجيع – متناولي القات.

وبحسب وصف علماء اليمن أنه لم يرد منع القات في كتاب ولا سنة، مستندين لما ورده القاضي يحيي بن لطف الفسيل، الذي أصدر في ذلك رسالة سماها: "دحض الشبهات حول القات"، أنكر فيها أن يكون في القات أي شبه بالمخدرات، كما نفى أن يكون فيه أي ضرر مما يذكره المشددون فيه، إلا أن يكون ذلك شيئًا خاصًا ببعض الناس فيقصر المنع عليهم، كما لو كان هناك شخص يضره تناول العسل، وكذلك الإسراف يختص ببعض الناس دون بعض (36).

قبل حرب 1994م، اتسمت الحياة العامة في الجنوب بحضور ملحوظ للأنشطة الثقافية والفنية، حيث كانت المسارح ودور السينما تمارس نشاطها بصورة اعتيادية، وتقام الاحتفالات العامة بمشاركة واسعة من مختلف فئات المجتمع، نساءً ورجالاً. كما شهدت المدارس والجامعات والساحات العامة فعاليات رياضية وثقافية، وصباحيات شعرية، ومسابقات فكرية عكست حضوراً واضحاً للثقافة المدنية في المجال العام.

غير أن مرحلة ما بعد الحرب شهدت تحولات في طبيعة الخطاب السائد تجاه هذه الأنشطة، إذ جرى توصيف بعضها من قبل تيارات دينية فاعلة بوصفها متعارضة مع القيم الدينية أو الأعراف الاجتماعية، وتعرضت لانتقادات متكررة عبر المنابر الدعوية والإعلامية. وقد أسهم هذا التحول في إعادة تعريف المقبول والمرفوض في الفضاء العام، وانعكس على أنماط التفاعل الاجتماعي والثقافي.

[36] اسلام اونلاين- تناول القات بين العلم والدين
https://fiqh.islamonline.net/تناول-القات-بين-العلم-والدين/

ومع تصاعد الخطاب الديني الوعظي الذي ركّز على مفاهيم الخوف من العقاب الأخروي والابتعاد عن مظاهر "الانحراف"، برزت تحولات نفسية واجتماعية داخل المجتمع، تجلت في تنامي النزعات المحافظة، وازدياد اللجوء إلى تفسيرات غيبية لبعض الظواهر الاجتماعية. كما لوحظ انتشار أوسع لممارسات مرتبطة بالدجل والشعوذة والرقية، وتنامي حضور مفاهيم مثل الحسد والعين في الخطاب الشعبي، بوصفها أطر تفسيرية لبعض الإخفاقات أو الأزمات الفردية.

المرأة والمجتمع في النظام الجديد

شهد المجتمع الجنوبي عقب حرب 1994م، تكثيف الخطاب الديني لمحاربة وتحجيم دور المرأة في الحياة العامة والعمل، وتقييد دورها وحضورها الاجتماعي وحصره على أدوار الزوجة في المنزل وتربية الأطفال وطاعة الزوج. كما ظهرت خطب وأشرطة (كاسيت) تمنع التبرج والسفور والاختلاط بين النساء والرجال في المدارس ومقار العمل والأماكن العامة واعتبار المرأة عورة، بما يجعل ظهور زينتها أمام الرجال غير جائز وفق هذا الخطاب. ومع مرور الوقت، بدأت ملامح هذا الخطاب تظهر بوضوح في المظهر العام للنساء والفتيات، إذ انتشرت العباءة السوداء ثم النقاب والجلباب الطويل كرموز للالتزام بمعايير الحشمة الجديدة.

كان هذا الخطاب الديني مغايراً لتلك القيم التي كانت سائدة في المجتمع الجنوبي قبل الوحدة، والتي جسدت موقفاً تقدمياً من مكانة المرأة في المجتمع، إذ اعتبرت شريكة الرجل في الحقوق والواجبات، وفاعلاً أساسياً في صناعة التغيير والتنمية في المجتمع، قادرة على العمل والتدرج في المناصب المختلفة. وقد تبوأت المرأة في الجنوب مراكز اجتماعية هامة بحكم انخراطها في الحياة العامة وخدمة الناس، وكانت المرأة الجنوبية من أوائل النساء في الجزيرة العربية اللواتي شغلن مناصب وظيفية هامة في القضاء والمحاماة والتعليم والطب والنقل وغيرها من الوظائف، سواء في السلك المدني أو العسكري.

ودعا الخطاب الديني الجديد إلى فرض اللباس الشرعي على المرأة وتغطية كامل جسمها، انطلاقاً من تصور يعدها "عورة" يجب سترها، بالإضافة إلى وصف النساء بأنهن ناقصات عقل ودين فلا يحتج برأيهن. وقد أخذت هذه الآراء جدلاً كبيراً بين مختلف الفرق الدعوية، فهناك من يرى أن دورها يقتصر في المنزل فقط، وهناك من جاز عملها بشروط صارمة، منها عدم الاختلاط بالرجال – أبو بوجود محرم –، واقتصار نشاطها على المجالات الخاصة بالنساء.

ويرى البعض أن إلزام المرأة بالحجاب والنقاب ما هو إلا شكلاً من أشكال فرض السيطرة على جسد المرأة بوصفه مجالاً للسلطة والخضوع، وتنتهي بتكريس تبعيتها للرجل وطاعتها لتوجيهاته. ويكشف هذا السلوك عن أبعاد اجتماعية واقتصادية متشابكة، حيث تتداخل المفاهيم الدينية الحركية والتقاليد الاجتماعية لتعيد إنتاج أنماط الهيمنة باسم الدين أو العرف.

كما لعبت الجمعيات النسائية التابعة للجماعات الدينية – بما في ذلك حزب الإصلاح – دوراً محورياً في التعبئة والثقافة الممنهجة وعملية "التلقين السياسي"، والتي تهدف إلى توسيع القاعدة الشعبية الموالية للحركة. وفي هذا الإطار، أصبح الحجاب أكثر من مجرد تعبير عن التزام ديني، بل تحول إلى "وسيلة" ضبط اجتماعي، وأصبح خروج المرأة عن هذا النموذج – بعدم ارتداء الحجاب أو النقاب– سبباً للتضييق عليها وملاحقتها باللوم والانتقاد والطعن في شرف وأخلاق المرأة "المتبرجة السافرة".

وهكذا استغلت تيارات الإسلام السياسي نفوذها في السلطة لفرض أنماط متشددة من المظاهر والسلوكيات على المجتمع بما ينسجم مع رؤيتها، الأمر الذي أدى في أحيانٍ كثيرة إلى إثارة النزاع والتشظي الاجتماعي والأسري. وهكذا كغيره من القضايا والمسائل الدينية الأخرى، جرى تسييس لباس المرأة وتحويله من ممارسة دينية شخصية إلى رمزية سياسية، تستخدم للدلالة على الانتماء والاصطفاف داخل المشهد الاجتماعي والسياسي وتعريف الحلفاء من الخصوم.

الخلاصة والتوصيات

سيظل الجدل بين الدين والسياسة قائماً ما دامت الحدود بين المجالين ملتبسة، وما دام توظيفهما يخضع لحسابات المصالح السياسية الضيقة التي تتجاوز الوظيفة القيمية للدين والدور المؤسسي للسياسة. ففي اليمن، الذي شهد تحولات سياسية واجتماعية متراكمة عبر قرون، تداخل المجالان الديني والسياسي بصورة عميقة، الأمر الذي أسهم في إنتاج أزمات متكررة انعكست على مسار الاستقرار وبنية الدولة والمجتمع.

لقد سعت هذه الورقة إلى تحليل التحولات الاجتماعية والدينية التي شهدها المجتمع الجنوبي خلال مرحلة الوحدة (1990–2015م)، بوصفها مرحلة مفصلية اتسمت بحساسية سياسية وتعقيد بنيوي. فقد شهدت تلك المرحلة تغيرات واسعة مست البنى المؤسسية والهوية الاجتماعية، وتأثرت بتفاعل معقد بين المؤسستين الدينية والسياسية، إلى جانب عوامل داخلية وإقليمية ودولية.

ومع إعلان الوحدة عام 1990م، دخل جنوب اليمن في مرحلة إعادة تعريف للهوية على المستويين المؤسسي والفردي. فعلى المستوى المؤسسي، وخصوصاً بعد حرب صيف 1994م، تعرضت مؤسسات الدولة في الجنوب لتحولات جذرية تمثلت في إعادة هيكلتها ودمجها ضمن منظومة الدولة الموحدة، وهو ما انعكس على القطاعات الخدمية والتعليمية والإنتاجية والعسكرية. أما على المستوى الفردي، فقد أُقصي عدد كبير من الجنوبيين من وظائفهم المدنية والعسكرية، ما أدى إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية أثرت في أوضاعهم المعيشية ومكانتهم الاجتماعية.

كما شهدت المرحلة ذاتها تغيرات ديموغرافية ملحوظة نتيجة حركة انتقال السكان بين المناطق، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية في الجنوب ضمن سياق سياسي مركب، رافقه جدل واسع حول التوازن في توزيع المناصب الإدارية والعسكرية والدبلوماسية داخل الدولة.

في السياق نفسه، برزت أحزاب وتيارات دينية فاعلة في المجال العام، من بينها حزب التجمع اليمني للإصلاح والتيار السلفي وبعض الجماعات الجهادية. وقد استخدمت بعض هذه التيارات الخطاب الديني في سياق الصراع السياسي، بما في ذلك إصدار فتاوى وخطب تعبئة ذات طابع تحريضي خلال فترات التوتر، الأمر الذي أسهم في إضفاء بعد ديني على النزاع السياسي، وأدى إلى تعميق الانقسام المجتمعي.

وأظهرت التجربة أن تسييس الخطاب الديني أسهم في محاولات إعادة تعريف الهوية الدينية في الجنوب ضمن أطر أيديولوجية جديدة، رغم أن المجتمع الجنوبي ظل تاريخياً يتسم بدرجة من الاعتدال الديني وغياب الانقسامات المذهبية الحادة. كما كشفت المرحلة أن تصاعد الخطاب المتشدد لم يكن معزولاً عن السياق السياسي، بل ارتبط في جانب منه باستخدام الدين كأداة ضمن صراعات السلطة وإعادة ترتيب موازين النفوذ.

وساعدت السياسات غير المتوازنة التي اتُبعت خلال مراحل مختلفة على خلق بيئة مواتية لنمو بعض التيارات المتشددة، بما في ذلك الجماعات الجهادية، وهو ما انعكس سلباً على المجتمع الذي كان المتضرر الأكبر من أنشطة تلك الجماعات وتداعياتها الأمنية والاجتماعية.

وعليه، فإن تجاوز دوامة الصراعات وتحقيق تنمية مستدامة واستقرار طويل الأمد يتطلبان إعادة الاعتبار للدين بوصفه منظومة قيمية وأخلاقية، وفصل خطابه عن أدوات الصراع السياسي، مع تعزيز دور الدولة المدنية القائمة على المواطنة المتساوية وسيادة القانون. كما يقتضي الاستثمار في التعليم والوعي النقدي بوصفهما مدخلين أساسيين لبناء إنسان متوازن قادر على التمييز بين المجالين الديني والسياسي.

إن مقاربة العلاقة بين الدين والسياسة في السياق اليمني تستدعي مراجعة تاريخية معمقة للتجربة الماضية، بهدف إعادة بناء التوازن بين القيم الدينية الأصيلة ومتطلبات العمل السياسي المدني، بعيداً عن التوظيف الأيديولوجي الذي غالباً ما يقود إلى الانقسام ويقوّض فرص التعايش والاستقرار.

قائمة المصادر والمراجع الإضافية

- أمين معلوف، الهوية القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة د. نبيل محسن، ط1، ورد الطباعة والنشر والتوزيع، سورية، دمشق، 1999م.

- بول دريش، الدولة والقبائل في تاريخ اليمن الحديث، اكسفورد1994م.

- توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014م.

- سمير عبد الرسول العبيدي، الحرب الاهلية في اليمن 1994م. دراسة تاريخية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 60، جامعة البصرة، ص 186. انظر: www.uomustansiriyah.edu.iq

- عبدالله بن حسين الأحمر، السيرة الذاتية، 2007. http://www.alahmar.net/content.php?lng=arabic&id=576

- عيدروس نصر النقيب، القضية الجنوبية واشكالية الهوية، دار يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، ب. ت، ص 108.

-عبدالله البردوني، حديث متلفز موثق يتداول بصورة واسعة على شبكة الانترنت.

- عزمي بشارة، الطائفة والطائفية والطوائف المتخيلة، ط1، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر،2018م.

- عادل الجوجري، بركان فوق اليمن، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 0202م

- فضل الربيعي، فشل مشروع الوحدة بين الجمهوريتين في اليمن، دار الابداع، ط1، غفيمن، عدن، 2011م.

- فضل الربيعي، القضية الجنوبية، مقدم الى ندوة الثورة اليمنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، فبراير 2012م.

- محمد خالد باجري، الوحدة اليمنية بين العوائق والحلول، مجلة اتجاهات سياسية، منشورات المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، العدد 22، مارس 2003م.

- محمد حيدرة مسدوس، قضية الجنوب وحلها الشرعي، كراسة منشورة، مايو 2011م.

- محمد حيدرة مسدوس، تنويرات مسدوس، الجزء الأول، ط2، الفراعنة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018م.

- هارلمبس وهولبورك ، سوسولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حميد محسن ، ط1، دار كيون للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا، 2010.

- ياسر رباح صلاح الدين، ‘‘أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية دراسة بحثية لنيل درجة الماجستير، جامعة النجاح الخاصة كلية الدراسات العليا2017م.

- انظر: مقال بعنوان: الهوية الدينية، عبيد سلمان، شبكة الالوكة، على الرابط .10/9/1434: https://www.alukah.net/culture/0/57398/

تأليف

د. فضل عبد الله يحي الربيعي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة عدن. باحث أكاديمي، باحث غير مقيم ومستشار في مركز سوث24 للأخبار والدراسات

د. أمل صالح سعد راجح

أ. مشارك، علم اجتماع، جامعة عدن

جميع الحقوق محفوظة لـ
مركز سوث24 للأخبار والدراسات

SOUTH 24

South24 Center for News and Studies
Main Office: Switzerland & Aden
south24.org - south24.net
info@south24.org